

تربية الحيوانات المفترسة في المنازل.. خطر على المجتمع



تحقيق: سومية سعد

اقتناء الحيوانات المفترسة، مثل الأسود والنمور والفهود والضباع والذئاب والقرود والكلاب والثعابين والتماسيح، وغيرها، هواية خطيرة ويشكل وجودها تهديداً كبيراً لمن يكتنئها، وأهل بيته والمحيطين به. كما تثير فزع الجيران والمارة، غير أن بعضهم لا يعبأ بمشاعر الآخرين، فيقتني هذا النوع من الحيوانات، مظهراً للتفاخر، أو اعتقاداً بأنه إذا ظهر وبجواره حيوان مفترس سيبدو أمام الآخرين شخصاً راقياً اجتماعياً. وبسبب المظهر المرعب يطالب عدد من أفراد المجتمع بوضع ضوابط مشددة لعملية اقتناء الحيوانات المفترسة. في إشارة إلى الضوابط القانونية التي تضمن حقوق الآخرين، وكذلك الضوابط الصحية تطبيقها بصرامة على الحيوانات

الخليج» التقت الأطراف المعنية بالتعامل مع الظاهرة من مختلف جوانبها، في محاولة للوصول إلى حلول محتملة، أو« ممكنة، للظاهرة الخطيرة على صاحبها وأهل بيته، وتثير فزع الجيران والمارة، واقتناء حيوانات خطيرة يخضع لضوابط قانونية وبيطرية وبيئية

في البداية تقول هاجر العيسى، سيدة أعمال: إن التعامل مع الحيوانات المفترسة من دون خبرة أمر خطر جداً، ويتطلب توفير بيئات ومساحات مناسبة لها، ووسائل أمان عالية تضمن عدم تسربها إلى خارج الأماكن التي يتم إيوؤها فيها؛ حيث يشكل خروجها من أماكنها مغامرة قد تهدد حياة بعضهم، وتسبب أضراراً بيئية وصحية

الصورة



وضع أسس

نجلء قويدار، موظفة، تطالب بتحديد أطر تنظيمية لحيازة الحيوانات الخطرة، ووضع أسس وضوابط خاصة لتربيتها، مثل الأسد والفهد والضبع والذئب والتمساح والثعبان، وبعض أنواع الشمبانزي، والوشق والعقرب والكنكاجوس والبيغاوات القرمزية والكلاب، وغيرها، وتقول «لا بدّ من الجهات المعنية أن تمنع اقتناء الحيوانات المفترسة، وتوعية الأفراد والجماعات بخطر حيازتها في المنازل أو المزارع، تفادياً لإيذاء الآخرين أو ترويعهم».

ظاهرة للتباهي

وقالت نسرين بن درويش، إنها ظاهرة جديدة، حيث يقوم بعض الشباب بتربية الحيوانات المفترسة في المنازل للتباهي والفرجة، لكنها أحياناً تنقضّ على أصحابها، أو تهرب من المنازل معرّضة حياة الناس للخطر، فضلاً عن الانتهاكات التي تمارس بحق تلك الحيوانات، التي يجب أن تكون في بيئاتها الطبيعية، أو تحظى برعاية خاصة

الجانب الطبي

ويؤكد الطبيب البيطري، محمد سعيد، أن تربية الحيوانات المفترسة في المنازل خطر يهدد أصحابها، والمقيمين في المنازل القريبة، خصوصاً الأطفال، ويمكن أن تسبب أضراراً صحية، لاسيما وأنها في أغلب الأحوال، لا تتلقى رعاية طبية بيطرية، ويجب وضعها في أماكن مخصصة، مثل المحميات الطبيعية وحدائق الحيوان، تحت إشراف مختصين

تنقل الأمراض

ودعت الدكتورة ريهام زكي، طبيبة في «مستشفى زليخة»، إلى الاحتراس من الحيوانات والخطر الصحي منها، خاصة أن بعضها ينقل الأمراض إلى الإنسان بسبب عدم إجراء الفحوص الدورية للحيوان، فضلاً عن أن تربيتها تتسبب بعاهات وخسائر بشرية، وهناك فئة من الناس تستغل هذا الأمر تجارياً، وتلجأ إلى المتاجرة بالحيوانات المفترسة، وتهريبها بطرائق غير مشروعة، غير مدركة للأخطار التي قد تسببها، مع وجود قوانين تمنع ذلك وتجرمه، ويجب المحافظة عليها في بيئة أقرب إلى طبيعتها، مثل الحدائق والمحميات والأماكن المعدة والمخصصة لذلك

مخالفة

قال المستشار القانوني وليد عسكر، إن التجوّل مع الحيوانات في الأماكن العامة، وخارج المنشآت المُصرّح بوجودها فيها، مخالفة صريحة للقانون، ويعرّض فاعله لعقوبة الحبس، الذي لا يقل عن شهر، ولا يزيد على ستة أشهر، والغرامة التي لا تقل عن 10 آلاف درهم، ولا تزيد على نصف مليون درهم، أو إحداهما. واقتناء وتربية حيوانات مفترسة في

المنازل والفرجان والمزارع، وما يتبع ذلك من تجول بها في أماكن عامة بصورة تثير الهلع والذعر لدى المواطنين والمقيمين والزوار، يشكل خطراً كبيراً على حياة الناس.

الجانب الأمني

استحدثت شرطة دبي، قسم الجرائم البيئية، وخصّصت جهة للعمل مع هذا النوع من المخالفات، استناداً إلى القوانين ذات الصلة، وبالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، في إطار حرص القيادة العامة على تعزيز السلامة العامة في المجتمع، والتعامل مع المخالفات الناجمة عن اقتناء الحيوانات المفترسة والخطرة، وبعدها إضافة نوعية في الإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية، لكي لا يدخل مقتنوها ضمن طائلة المحاسبة القانونية، بعد نفاذ مدة تصحيح الأوضاع الخاصة بنظام البيئة. وأضاف: إن القسم منذ إنشائه في مارس/ آذار الماضي، يضع الخطط وآليات العمل الخاصة بمهام عمله، في مكافحة الجرائم الواقعة على الحياة الفطرية للحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، والحيوانات الخطرة.

توفر المأوى

وأشارت شرطة دبي إلى تسليم بعض الأشخاص عدداً من الحيوانات الخطرة، للقسم، كانت بحوزتهم منعاً للمسؤولية القانونية، وسلّمت الحيوانات لبلدية دبي التي توفر المأوى والطعام والعلاج للحيوانات التي تنقذ قبل إرسالها إلى «سفاري دبي»؛ حيث إن بعضهم تستهويهم تربية الأسود والثعابين والتماسيح، وغيرها من الحيوانات الخطرة والمفترسة، ما يشكل خطراً على حياة الإنسان. وهناك فريق مشترك من الجانبين (الشرطة والبلدية) يعمل على مدار الساعة، لضبط المخالفين ومصادرة الحيوانات، ومن ثم معاينتها وفحصها وتصنيفها ونقل حيازتها إلى أحد المراكز المؤهلة والمرخصة، الخاصة بالرفق بالحيوان.

وأضاف: يمكن الإبلاغ عن حالات الاتجار غير المشروع بالحيوانات الغريبة عن طريق الاتصال بالرقم 901. ويمكن الاتصال بالرقم 990 للإبلاغ عن الحالات العاجلة، مثل الحيوانات البرية الطليقة.

الإبلاغ الفوري

أهابت شرطة دبي، بالجمهور الكريم الإبلاغ الفوري عن مخالفات الحيوانات الخطرة، وتسليمها إلى قسم الخدمات البيطرية في أقرب فرصة، من أجل سلامة المجتمع، ودرء مخاطرها على الصحة والسلامة العامة.

ودعت المواطنين والمقيمين، إلى ضرورة تقديم البلاغات اللازمة في حال توافر أي معلومات لديهم، عن تربية مفترسات داخل النطاق العمراني.

الجانب الديني

يقول الدكتور أحمد بن عبد العزيز الحداد، كبير مفتين، مدير إدارة الإفتاء في «دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري» في دبي: إن الحيوانات المفترسة، كالأسد والنمر والذئب والضبع، ونحوها لا يجوز اقتنائها ولا بيعها ولا شراؤها، لعدم نفعها وشدة خطرها على الإنسان، فإن بعضها وإن قبلت الترويض مؤقتاً، فإن طبيعتها العدوانية غالبية عليها، ولا يجوز للإنسان أن يعرض نفسه أو غيره لخطرها، وقد صدرت تشريعات نظامية بمنع اقتنائها، أو الاتجار بها، إلا في ضوابط

طبيعة عدوانية

أوضح الطبيب البيطري علي عادل، أن قائمة هذه الحيوانات الخطرة تضم الجرايبات: جميع أنواع الجرايبات، الرئيسيات: جميع أنواع الرئيسيات والدرداوات: (اللاضرسيات) جميع أنواع الدرداوات، آكلات اللحوم: من العائلة الكلبية، وتشمل جميع أنواع العائلة الكلبية، ماعدا الكلاب غير الخطرة والمسموح بترخيصها، طبقاً للمادة 12 من هذا القانون، وعائلة القطط مثل الأسود والنمور والشيتا والفهود، وجميع أنواع عائلة القطط ما عدا القط المستأنس والمهجن المنزلي. وأن الحيوانات المفترسة ونحوها لا يجوز اقتنائها ولا بيعها ولا شراؤها؛ لعدم نفعها، وشدة خطرها على الإنسان، فإن بعضها وإن قبلت الترويض مؤقتاً، فإن طبيعتها العدوانية الافتراضية غالبية عليها، ولا يجوز للإنسان أن يعرض نفسه، أو غيره لخطرها، وقد صدرت تشريعات نظامية بمنع اقتنائه، أو الاتجار بها إلا في ضوابط معينة